الاستيطان و 'الترانسفير': قصة 'اغتصاب' و وجهان لعملة اسرائيل

31-12-2002

يحفل التاريخ الاسرائيلي الحديث، بالكثير من الأسماء التي ناقشت وطرحت أفكار الترانسفير، وأعدت دراسات و نظمت مؤتمرات لمناقشة هذه المسألة، ومن هؤلاء البروفيسور أرنون سوفير، الذي يتعامل مع العرب في إسرائيل، وفي الجليل خاصة، كقنبلة زمنية ويطرح منذ سنوات السبعينيات أفكارا تتعلق بتكثيف الاستيطان اليهودي في المناطق التي يتركز فيها العرب، ومنع التواصل الجغرافي بين البلدات العربية لمنعها من تشكيل غالبية، وهو يدعو الى محاربة الزيادة السكانية الطبيعية لدى العرب، أيضاً، انطلاقا من وجهة النظر ذاتها

بقلم زكريا المدهون

أعلن نائب وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يولي إدلشتاين، إن "الوكالة اليهودية تهتم أحيانًا بالعدد أكثر ممّـا تهتمّ بقانون العودة"، وذلك بعد أن أشارت معطيات وزارة الاستيعاب للمستوطنين اليهود إلى أن عدد المهاجرين غير اليهود يقدّر بنحو 9,000 نسمة. و يشكل هذا العدد أكثر من الربع من مجموع عدد المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى الدولة العبرية عام 2002. و جاءت هذه الأقوال من جانب إدلشتاين أثناء عرض المعطيات السنوية لعام 2002 في وزارة الهجرة والاستيعاب، الذي جرى في مبنى الوزارة في القدس الغربية المحتلة، بمشاركة نائب الوزير والمدير العام للوزارة، رونين بلوت.

كما قال إدلشتاين مهاجمًا الوكالة اليهودية: "لا ينبغي جلب أشخاص لا صلة لهم بالكيان الصهيوني بالقوة. ثمة حلف تاريخي بين "شينوي" و"شاس"، فكلاهما لا يرغب في قدوم مهاجرين متدينين إلى الدولة العبرية ". واتهم نائب الوزير رجال الوكالة اليهودية بأنهم يفتشون عن أشخاص يبدو اسمهم يهوديًا. و يعملون وفقا لذلك على جلبهم إلى "إسرائيل". و بلغ مجموع المهاجرين اليهود الى فلسطين في العام 2002 قرابة 34 ألف مستوطن جديد . و يشير هذا الرقم إلى أن هناك تراجعًا في الهجرة بنسبة 22%، مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ عددهم 44 ألفـ مستوطن جديد، علما أن معطيات الهجرة لهذا العام هي الأدنى منذ 12 عامًا. كما يشار إلى أن غالبية المهاجرين في العام 2002 (نحو 54%)، أي ما يربو على 18 ألفـًا، قدموا إلى اسرائيل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقـًا. ويشار أيضًا إلى أن ما يقرب من 6,000 مهاجر قدموا من الأرجنتين. و ذكرت وزارة الاستيعاب الاسرائيلية للمستوطنين أن الدولة المرشحة لقدوم أعلى نسبة من المهاجرين منها في السنوات القادمة هي الأرجنتين، وأن مركز الثقل بما يتعلق بنشاط الوزارة سيحوّل في الأعوام القادمة إلى أمريكا الجنوبية وغرب أوروبا، وخصوصًا إلى فرنسا. وأقرت الحكومة الاسرائيلية أمس الاحد، تمديد فترة منح المهاجرين من أمريكا الجنوبية وفرنسا "سلة الاستيعاب الموسعة" بسنة أخرى، بهدف تشجيع الهجرة اليهودية من هذه المناطق بالقدوم الى فلسطين المحتلة .

و يتبين من معطيات وزارة الاستيعاب كذلك، أن ربع المهاجرين اليهود يؤدون خدمتهم العسكرية في وحدات قتالية في الجيش الاسرائيلي، وأن ثلثـًا من أعضاء "حرس الحدود" هم من المهاجرين. كذلك، فإن لواء المظليين قد تحول في العام 2002 إلى مكان الخدمة المفضل في أوساط المهاجرين، حيث تجند 24% من مجموع المهاجرين الذين يخدمون في الجيش الاسرائيلي لهذا اللواء العسكري، وهو معطـًى يدعو إلى التساؤل، إذا ما علمنا أن الخدمة في هذا اللواء هي من باب التطوع.

من جهة أخرى، تشير المعطيات إلى أن ارتفاعًا ملحوظًا قد طرأ، هذا العام، على نسبة المهاجرين اليهود الذين يقبعون في السجون العسكرية للعديد من المخالفات للخوف والجبن وتناول المشروبات الروحية والسكر الدائم وتناول المخدرات الخفيفة والثقيلة وغيرها من الأسباب .

"ترانسفير" الفلسطينيين خارج وطنهم

وعلى النقيض تماماً قام نشطاء الحزب اليميني المتطرف اليهودي "ايحود لؤومي" ، الذي يقوده المستوطن العنصري ابيغدور ليبرمان، ، بنشاط استفزازي عند جسر اللنبي، الفاصل بين الاردن ومناطق السلطة الفلسطينية المحتلة، و الذي تسيطر عليه اسرائيل، حيث وزعوا على الفلسطينيين المسافرين الى الاردن، رسائل "ترحب بهجرتهم" وتبارك "انضمامهم الى دولتهم القائمة (الاردن) حيث يمكنهم العيش بعيدا عن الاحتلال" على حد قول الرسالة الاستفزازية. و يضم حزب "ايحود لؤومي، أربعة من الحركات اليمينية و"الترانسفيرية" شديدة التطرف وهي "ايحود لؤومي" و"يسرائيل بيتينو" و"موليدت" و"تكوما". وهي حركة تطالب بطرد الفلسطينيين من وطنهم معتبرة أن وطنهم هو الاردن.

و كتب المتطرفون في رسالتهم الاستفزازية التي وزعت باللغتين العربية والعبرية، تحت عنوان "رافقتكم السلامة": " رافقتكم السلامة الى الدولة الفلسطينية القائمة التي بات الفلسطينيون يشكلون نسبة 75% من سكانها. لقد قمتهم بالخطوة الصحيحة عندما قررتم الانضمام الى اخوتكم. ففي دولتكم لن تعانوا من الاحتلال ويمكنكم ترشيح انفسكم وانتخاب برلمانكم الخاص. وكجانب

من خطة اقليمية سيتم تطوير اقتصادكم وزراعتكم وبنيتكم التحتية ومياهكم بمساعدة دولية". وتضيف الرسالة بلهجة استفزازية: "مثلما هاجر ابناء شعبنا من الدول العربية
الى اسرائيل تهاجرون انتم الى الدول العربية، هذا هو تبادل السكان، الذي يعتبر احدى اكثر الطرق المقبولة في القرن العشرين لحل الصراعات القومية. نتمنى لكم ان يتم استيعابكم عاجلاً في بيتكم الجديد".

دراسة

ويقول وليد ياسين وهو من عرب اسرائيل في دراسة صدرت حديثاً عن " القرى العربية غير المـعـترف بـهـا - السياسة الرسمية والحل البديل" ان الشيطان الديمغرافي الذي يسيطر على الفكر السياسي الاسرائيلي، هو ليس وليد اليوم، فقد نوقش، بمختلف جوانبه، في كثير من المحافل السياسية والعسكرية الصهيونية الاسرائيلية - الانتدابية منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر. وقد عبر ثيودور هرتسل، الذي يعتبر مؤسس اسرائيل، عن المرامي التي يسعى اليها من وراء مشروع إقامة "الوطن القومي لليهود"، وكتب في مختاراته (الجزء السابع من الكتاب الأول – اصدار نويمن": "علينا في داخل الدولة التي ستسلم الينا، سحب الأراضي بالتدريج من أصحابها. وسنقوم بنقل الجماهير الفقيرة من البلاد دون احداث ضجيج، وذلك من خلال توفير أماكن العمل لها خارج البلاد ومنعها من العمل داخل حدود الدولة". و يضيف الكاتب "قد عبر العديد من قادة الحركة الصهيونية عن رغبتهم بتنظيم ترانسفير للعرب الفلسطينيين "لأنه الحل الوحيد" حسب تعابيرهم، لتوطين اليهود في البلاد. ويقول تسفي شيلواح (من معهد شيلواح للابحاث الشرق أوسطية) "إن مبدأ تهجير العرب من البلاد كان مبدأ مقبولا على اليهود وعلى الانجليز، أيضاً". وكتب يوسف فايتس، الذي كان مسؤولا عن الاستيطان في الحركة الصهيونية، مذكراته في العام 1940، والتي كشف فيها عن المخطط الصهيوني الواسع لتهجير العرب. و جاء في يومياته: "إن هذه البلاد (فلسطين) لا يمكنها ان تتسع لكلا الشعبين، و لن نحقق هدفنا بالاستقلال اذا ما بقي العرب في هذا البلد الصغير. والحل الوحيد هو اقامة دولة إسرائيل، وعلى الأقل ان تكون دولة اسرائيل الغربية بدون عرب. وليس من وسيلة أخرى سوى نقل العرب من هنا الى البلدان المجاورة – نقلهم جميعا. يجب عدم الابقاء على أي قرية أو أية قبيلة. ولتنفيذ هذا الهدف يجب تجنيد الأموال الكثيرة. وفقط بعد إجراء هذا النقل يمكن لبلادنا ان تستوعب الملايين من إخواننا".

ويضيف فايتس: "من هذا المنطلق اقترح في حينه توفير الحل الذي يدعو الى تنظيم "ترانسفير" لنقل السكان. وقد آمن بهذا الحل وأقره كتسنلسون وفولكاني واوسيشكين" (من زعماء الحركة الصهيونية). و اقترح آرثر روبين (أحد آباء الصهيونية) في سنة 1916، تهجير العرب من فلسطين الى سوريا، بل أنه دعا الى تصفية كل من يعارض ذلك. وكتب: "في كل مكان نمتلك فيه الأرض ونوطن الناس عليها، نضطر الى سلب الأراضي من عمالها الحاليين، لكن العرب لا يوافقون على عملنا هذا، وإذا كان في نيتنا مواصلة العمل في أرض اسرائيل ضد رغبتهم (رغبة العرب) فلا وجود لحل آخر سوى إفقادهم الحياة لأن مصيرنا أن نحيا في حالة حرب دائمة مع العرب" (اقتبسه رامي ليفني من كتاب "الحقيقة حول قضية خربة خزعة، اصدار ليؤور – تل ابيب). كذلك إقترح افيغدور يعقوبسون (من حركة بريت شالوم "اتحاد السلام") توطين اليهود في الجليل وجلعاد وحوران ونقل 120 ألفا ممن يسكنون هناك – أي العرب – الى الدول العربية. كما أن الوكالة اليهودية أقامت لجنة خاصة للاهتمام بتهجير العرب، ضمت في عضويتها د. الفرد بونا، الذي كان ينادي بتهجير العرب قسرا، و د. غرونوفسكي ويوسف فايتس. وقد عملت هذه اللجنة بالتعاون مع بن غوريون و طرحت عليه مخططات وافكار تتعلق بتهجير العرب. واذا تمعنا فيما كان قاله بيرل كتسنلسون، في ديسمبر 1940، من أنه "لم يعد من الممكن إخفاء أهداف الصهيونية، وأنه يجب المجاهرة بهدف إقامة الدولة اليهودية في كل فلسطين دون تقسيمها ومن خلال تهجير العرب من البلاد"، يمكننا ان نفهم حقيقة الدوافع إلى اقامة وزارة الاقليات، منذ تشكيل اول حكومة اسرائيلية برئاسة دافيد بن غوريون. فلقد كان من بين مهامها الأساسية ابتداع الطرق والأساليب المناسبة لتهجير العرب من ديارهم، لضمان طهارة أو غالبية العنصر اليهودي في هذه البلاد، من جهة، وضمان سيطرته على أكبر مساحة من اراضيها.

و يحفل التاريخ الاسرائيلي الحديث، بالكثير من الأسماء التي ناقشت وطرحت أفكار الترانسفير، وأعدت دراسات و نظمت مؤتمرات لمناقشة هذه المسألة، ومن هؤلاء البروفيسور أرنون سوفير، الذي يتعامل مع العرب في إسرائيل، وفي الجليل خاصة، كقنبلة زمنية ويطرح منذ سنوات السبعينيات أفكارا تتعلق بتكثيف الاستيطان اليهودي في المناطق التي يتركز فيها العرب، ومنع التواصل الجغرافي بين البلدات العربية لمنعها من تشكيل غالبية، وهو يدعو الى محاربة الزيادة السكانية الطبيعية لدى العرب، أيضاً، انطلاقا من وجهة النظر ذاتها التي تسعى الى تقليل مساحة الاراضي الخاضعة للملكية العربية. إضافة الى سوفير هناك البروفيسور عوزي أراد، أحد منظمي ومخططي "مؤتمر هرتسليا"، الذي ناقش مسالة الخطر الديمغرافي من مختلف جنباتها، ودعا إلى تنفيذ الترانسفير للمواطنين العرب، وكذلك لا يمكن نسيان قيام حركة سياسية، يحميها القانون في اسرائيل، والتي نقشت على علمها افكار الترانسفير، والمقصود حركة "موليدت" التي تزعمها عضو الكنيست والوزير في حكومة أرئيل شارون، رحبعام زئيفي، حتى مقتله في العام 2001، ليتسلم اللواء بعده، شخص أشد عنصرية وعداءاً لكل ما هو عربي، الوزير المستوطن بيني ايلون. ويمكن، على سبيل المثال، التذكير ايضًا، بما كان كشف عنه أحد وزراء إسرائيل السابقين، اهرون يريف، الخبير الاستراتيجي، في مطلع الثمانينيات عن وجود خطة جاهزة لطرد 700 الى 800 ألف عربي "حين تنشأ الأوضاع الأمنية المناسبة". وهناك الكثير الكثير من أصحاب

هذه السياسة التي ترتفع حينا، وتخبوا حينا آخر، لكنها تظل نقطة مركزية في توجه المؤسسة الصهيونية نحو الاقلية العربية المتبقية في وطنها. من هنا، لا يمكن الفصل بين مجمل السياسة الاسرائيلية إزاء المواطنين العرب، من جهة، وسياستها المتعلقة بالاراضي، من جهة ثانية، وبين قضية القرى غير المعترف بها. لكن ما يميز قضية الترانسفير الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية تجاه سكان هذه القرى، عن سياسة الترانسفير العامة التي تعشش في رؤوس حكام اسرائيل، هو أن الترانسفير المتعلق بهذه القرى، يعتبر مقدمة للترانسفير العام، ويختلف عنه في أنه ترانسفير داخلي، يقود بالتالي الى جعل سكان هذه القرى لاجئين في وطنهم، على غرار ما حدث بالنسبة لسكان القرى المهجرة عام 1948، الذين لم يطردوا خارج الحدود، فأصبحوا بالتالي مهجرين/ لاجئين داخل الوطن. وحين تنجح المؤسسة الصهيونية بفصل المواطن الفلسطيني عن أرضه، عن قريته، وتجعله لاجئا في قرية أخرى، يصبح ذلك مقدمة لتنفيذ سياسة الترانسفير العام، التي يتصاعد الحديث عنها، كلما طرحت معطيات جديدة حول "شيطان الخطر الديمغرافي".

و من هنا نجد الترابط العميق بين أفكار الترانسفير التي يطرحها الاسرائيليون، اليوم، وبين تلك التي طرحها أباء الحركة الصهيونية، الذين نجحوا في الثلاثينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) بتعاون وثيق من قبل الانتداب البريطاني، بترحيل الفلاحين العرب من مكان لآخر وفك الترابط العضوي بينهم وبين أراضيهم، التي استولت عليها بالتالي، المستوطنات الاسرائيلية.
وقد شرع بتنفيذ هذا المخطط بعد نجاح مخطط شراء الاراضي من أصحاب العزب و"الافندية" الذين كانوا يقيمون خارج البلاد، بينما أقام على أراضيهم الفلاحون والحراثون الذين عملوا في هذه الارض. ففي اعقاب شراء الاراضي، برزت مشكلة التعامل مع هؤلاء الفلاحين والحراثين والمستأجرين، وفي ضوء الواقع الاجتماعي الاقتصادي لهؤلاء الذين كانت الزراعة تشكل مصدر رزقهم الأساسي، طرحت علامة استفهام على مقدرتهم على البقاء. ولذلك لجأت الحركة الصهيونية الى أسلوب الترغيب عبر دفع تعويضات لمن يوافق على الانتقال الى أماكن بديلة، ومن ثم طرحت فكرة نقل أعداد أكبر من السكان العرب الى مناطق أخرى. ومع تبلور فكرة تقسيم البلاد، رأت الحركة الصهيونية في حل الترانسفير الداخلي حلا سياسيا يفوق مسألة الاستيلاء على الارض، و سعت الى شراء مساحات شاسعة من الأراضي خارج حدود فلسطين لتوطين العرب الذين سيتم إخراجهم من ديارهم. لكن الانتداب البريطاني خشي من نتائج تنفيذ تلك الفكرة، وبالأساس كي لا يثير المقاومة الجماهيرية في الشارع الفلسطيني. ولذلك سعى الى طرح عدة خطط لمساعدة الحركة الصهيونية على تنفيذ مخططات الترانسفير الداخلي، بحيث تم شراء أراضي عربية من العائلات الثرية التي لا تقيم في البلاد، بهدف تطبيق مخطط الترانسفير عليها.
و بعد قيام اسرائيل، مباشرة، شرعت السلطات العسكرية، بتنفيذ مخطط الطرد وهدم البيوت، ومحو قرى عربية بأكملها، عن وجه الأرض. وفي المقابل بدأت تتولد مشكلة القرى غير المعترف بها التي تجاهلتها السلطات إبان فترة الحكم العسكري, ولم تمنحها الصفة القانونية، من خلال تحديد وجودها على الخارطة، و ربطها بشبكات الخدمات اللازمة، وبالتالي، بدأت وضع المخططات الكفيلة بالتخلص من هذه القرى، التي صارع سكان كل واحدة منها على حدة، من أجل تحصيل الاعتراف بها ومدها بالخدمات، إلى أن تم توحيد نضال سكانها في إطار لجان و جمعيات شعبية قامت في الجليل والنقب، بشكل خاص. ومن هذه الجمعيات التي نشطت في هذا المجال نذكر: جمعية "مؤازرة وحماية حقوق البدو في النقب"، ثم "لجنة الأربعين" التي تعمل في الجليل والمثلث والنقب، ثم "المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب"، الذي شكل تأسيسه قبل عدة سنوات، تحديا للسلطات الاسرائيلية، ذلك أن تشكيل المجالس الاقليمية هو من مهام وزارة الداخلية الاسرائيلية. ولذلك فإن مجرد إطلاق هذه التسمية على مؤسسة غير رسمية، يعتبر تحديا للسلطات الاسرائيلية ومحاولة لفرض الأمر الواقع عليها.
ففي حين كانت تنفرد السلطات الاسرائيلية بكل واحدة من هذه القرى، على حدة، و تسعى إلى تنفيذ مخططاتها ضدها، بات يتحتم عليها، الآن، مواجهة كتلة موحدة يعتبرها الكثير من سكان القرى غير المعترف بها في النقب جسما تمثيليا لهم. و تقوم هذه اللجان منذ سنوات بوضع مخططات لحل مشكلة هذه القرى، تشكل بديلا لمخططات الترحيل والمصادرة السلطوية. ويصبح الانجاز كبيرا في هذا الاطار، حين نعلم أن نضال هذه اللجان، وخاصة نضال ومخطط لجنة الاربعين في الشمال، و مخططات لجنتي النقب، فرضت على الحكومات الاسرائيلية تعاملا آخر مع قضية هذه القرى، وصل حد الاعتراف ببعضها وتفويت مخططات تهجيرها.